

شركة بى أى دى - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية

فى

٣١ مارس ٢٠٢٥

و تقرير مراقب الحسابات عنها

Professor

Dr. Amin Elsayed Ahmed Lotfy

Ph.D of Accounting and Auditing

Professor of Accounting, Auditing & Taxation

Ex-President of Beny Suef University

American Accounting Association AAA

President of Egyptian Society for Consulting

- 1 -



محاسبون قانونيون ومستشارون
CPAs and Consultants

1800 زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
9408 السجل العام للمحاسبين والمراجعين
114 سجل الهيئة العامة للرقابة الإدارية
230 سجل الهيئة العامة للمحاسبين والمراجعين
806 سجل الجهاز المركزي للمحاسبات
447 زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
76319 الجمعية الأمريكية للمحاسبة
سجل هيئة المنطقة الاقتصادية

أستاذ دكتور

أمين السيد أحمد لطفى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة

استاذ المحاسبة والمراجعة والضرائب

رئيس جامعة بني سويف السابق

عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبة

رئيس الجمعية المصرية للإستشارات

تقرير فحص محدود

السادة / مجلس إدارة شركة بي أي دي . البدر للاستثمار والتنمية

المقدمة

قما بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرافقة لشركة بي أي دي . البدر للاستثمار والتنمية في 31 مارس 2025 وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قما بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة في 31 مارس 2025 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.



القاهرة فى: 2025/6/18

A.I

المركز الرئيسي: 36 ش شريف وسط البلد - القاهرة - الدور الخامس. الفرع الرئيسي: 51 ش النهضة - مدينة نصر - القاهرة - الدور الاول.

تليفون: 01001767536 - 01064599904 (02) 23938264 - 23927445 - 23961138 - 23960411

Email : info@draminlotfyoffice.com / dr_aminlotfy@yahoo.com / dr.aminlotfy@gmail.com

www.draminlotfyoffice.com

شركة بي آى دى - البدر للاستثمار و التنمية

شركة مساهمة مصرية

المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣١/١٢/٢٠٢٤	٣١/٠٣/٢٠٢٥	ايضاح رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول				
الأصول غير المتداولة				
7 121 906	7 003 572	١٣	الاصول الثابتة بالصافي	
2 672 621	2 672 621	١٤	مشروعات تحت التنفيذ	
9 794 527	9 676 193		مجموع الأصول غير المتداولة	
الأصول المتداولة				
2 510 414	2 510 414	٤	المخزون	
2 525 318	2 525 318	٥	عملاء و اوراق قبض (بالصاق)	
1 361 042	1 361 042	٦	مدينون و ارصده مدينه اخري	
58 131	58 131	٧	التقديده بالصندوق و البنوك	
6 454 905	6 454 905		مجموع الأصول المتداولة	
16 249 432	16 131 098		إجمالي الأصول	
حقوق الملكية و الإلتزامات				
حقوق الملكية				
11 475 000	11 475 000	٨	رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل	
202 337	202 337		الاحتياطي القانوني	
(5 475 212)	(5 999 424)		ارباح (خسائر) مرحلة	
(524 212)	(118 334)		ربح (خسارة) الفترة	
5 677 914	5 559 580		مجموع حقوق الملكية	
الإلتزامات غير المتداولة				
637 555	637 555		التزامات ضريبية مؤجلة	
637 555	637 555		مجموع الإلتزامات غير المتداولة	
الإلتزامات المتداولة				
668 275	668 275	٩	مخصصات	
6 118 100	6 118 100	١٠	المستحق لاطراف ذات علاقه	
2 576 049	2 576 049	١١	دائون و ارصده دائله اخري	
571 539	571 539	١٢	التزامات ضريبية مستحقه	
9 933 963	9 933 963		مجموع الإلتزامات المتداولة	
10 571 518	10 571 518		إجمالي الإلتزامات	
16 249 432	16 131 098		إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات	

إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وشركة بي آى دى

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شهبان
محمد سعيد



رئيس مجلس الاداره
عائى المهدي

شركة بي دي - البدر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

2024	2025	ايضاح رقم	
من ٢٠٢٤/٠١/٠١	من ٢٠٢٥/٠١/٠١		
الى ٢٠٢٤/٠٣/٣١	الى ٢٠٢٥/٠٣/٣١		
جانب مصري	جانب مصري		
-	-		ايرادات النشاط
-	-		مصرفوات النشاط
-	-		مجموع الربح
-	-		ايرادات اخرى
-	-		مصرفوات عمومية و اداريه
(131 053)	(118 334)	13	اهلاك اصول ثابتة
-	-		تخصصات تعويضات
-	-		عبء الاصلحلال (المسائر الائتمانية المتوقعة)
-	-		ارباح رأسمالية
(131 053)	(118 334)		صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب
-	-		ضريبة الدخل الحالية
-	-		الضريبة المؤجلة
(131 053)	(118 334)	19	ربح (خسارة) الفترة
(0.0057)	(0.0052)		نسب السهم الأساسي و المخلص في ربح (خسارة) الفترة
			الايضااحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

رئيس مجلس الاداره
طارق مصطفى شعبان
محمد شعبان



نائب رئيس مجلس الاداره
هاني المهدي

شركة بي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

2024	2025	
من ٢٠٢٤/٠١/٠١	من ٢٠٢٥/٠١/٠١	
الى ٢٠٢٤/٠٣/٣١	الى ٢٠٢٥/٠٣/٣١	
جنية مصرية	جنية مصرية	
(131 053)	(118 334)	ربح (خسارة) الفترة
		الدخل الشامل الآخر
-	-	فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية
-	-	أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل
-	-	تغطية التدفق النقدي
-	-	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المرايا المحددة للمعاشات
-	-	نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الأخرى في الشركات الشقيقة
-	-	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
(131 053)	(118 334)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الابصاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية للشركة

رئيس مجلس الادارة
طارق مصطفى شعاع

نائب رئيس مجلس الادارة
هاني المهدي

BID
Investment And Development Company

شركة بي أي دي - المدير للاستثمار والتسيب (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

رأس المال المدفوع
جنية مصرية

الإجمالي	أرباح (خسائر) الفترة	أرباح (خسائر) مرحلة	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية
٦ ٢٠٢ ١٢٥	(١٥٢ ٤٢٧)	(٥ ٣٢٢ ٧٨٥)	٢٠٢ ٣٣٧	١١ ٤٧٥ ٠٠٠	٢٠٢٤
-	١٥٢ ٤٢٧	(١٥٢ ٤٢٧)			رصيد حقوق الملكية في ٠١/٠١/٢٠٢٤
(٥٢٤ ٢١٢)	(٥٢٤ ٢١٢)	(٥ ٤٧٥ ٢١٢)	٢٠٢ ٣٣٧	١١ ٤٧٥ ٠٠٠	لرحيل خسائر عام ٢٠٢٤
٥ ٦٧٧ ٩١٤	(٥٢٤ ٢١٢)	(٥ ٤٧٥ ٢١٢)	٢٠٢ ٣٣٧	١١ ٤٧٥ ٠٠٠	الدخل الشامل
(١١٨ ٣٣٤)	(٥٢٤ ٢١٢)	(٥ ٤٧٥ ٢١٢)	٢٠٢ ٣٣٧	١١ ٤٧٥ ٠٠٠	صافي أرباح (خسائر) العام
٥ ٥٥٩ ٥٨٠	(١١٨ ٣٣٤)	(٥ ٤٧٥ ٢١٢)	٢٠٢ ٣٣٧	١١ ٤٧٥ ٠٠٠	بحد الدخل الشامل الآخر
					رصيد حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
					عصام ٢٠٢٥ :
					رصيد حقوق الملكية في ٠١/٠١/٢٠٢٥
					الدخل الشامل
					صافي أرباح (خسائر) العام
					بحد الدخل الشامل الآخر
					رصيد حقوق الملكية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرا معها ،

نائب رئيس مجلس الإدارة

محمد مصطفى شومان

رئيس مجلس الإدارة

محمد مصطفى شومان



١- نبذة عن الشركة:

١/١ اسم الشركة:

- تأسست شركة البدر للاستثمار "شركة مساهمة مصرية" وفقاً للأحكام والقوانين السارية في جمهورية مصر العربية وبصفه خاصه في اطار احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات و حوافز الاستثمار و لائحته التنفيذية و الذي حل منه القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،
- تم قيد الشركة في السجل التجاري استثمار الاسكندرية تحت رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٩٤/٠٩/٠٨ ، و تم القيد بورصه الاوراق الماليه للشركات لصغيره و المتوسطه ،
- تم تعديل اسم الشركه ليصبح " بي أي دي للاستثمار و التنمية " و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٥

٢/١ غرض الشركة:

يتمثل غرض الشركة في

- اقامه و تشغيل مصنع لتصنيع العبوات من البلاستيك و الكرتون و الزجاج و أي مواد أخرى و الطباعة عليها .
- شراء مستلزمات صناعه منتجات البلاستيك و كافة معدات صناعه البلاستيك و الاتجار فيها
- اقامه المعارض في الداخل و الخارج لمنتجات الشركه و غيرها من المنتجات

٣/١ مدة الشركة:

- مدة الشركه ٢٥ عاماً تنتهي في ٢٠٢٢/٠٩/٠٨ و تنتهي في ٢٠٢٧ .

٤/١ مقر الشركة:

- الوحدات الصناعيه ارقام (٧/٦/٥/٤) عنبر رقم ٢٣ مجمع الصناعات الصغيره - برج العرب - الاسكندرية

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة:

- تم اعتماد القوائم الماليه للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٢٠٢٤/٠٣/٣١ طبقا لقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/١٤

٦/١ السنه الماليه للشركه:

- تبدأ السنه الماليه من اول يناير و تنتهي في اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس إعداد القوائم الماليه:

١/٢ أسس القياس:

- يتم إعداد القوائم الماليه وفقاً للمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢/٢ عملة التعامل و عملة العرض:

- تم عرض القوائم الماليه المرفقة بالجنيه المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركه .

٣/٢ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي:

- يتطلب إعداد القوائم الماليه وفقاً للمعايير المحاسبه المصريه من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات و الإفتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضه للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .
- تعد التقديرات و الإفتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقه و عوامل أخرى متنوعه. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم اعادة مراجعة التقديرات و الإفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفتره التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفتره فقط ، أو في فتره التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

١- الحكم الشخصي:

- المعلومات الخاصه بالأحكام المستعمده في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيمة المعروضه للقوائم الماليه متضمنه فيما يلي:
- الاعتراف بالإيراد: يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.
- استثمارات في شركات شقيقة و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركه نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.
- تصنيف عقود الإيجار.

ب- الإفتراضات و التقديرات غير المؤكده:

- المعلومات الخاصه بالإفتراضات و التقديرات غير المؤكده في الفتره الحاليه و التي قد ينتج عنها تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للأصول و الالتزامات في الفتره الماليه القادمه يتمثل في:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الإفتراضات الأساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية أخرى.
- **ت- قياس القيمة العادلة:**
 - يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للأصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
 - يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للأصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل اساسى ، و يتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقا للتسلسل الهرمى التالى:
 - المستوى (١): الاسعار المعلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول و التزامات متماثلة.
 - المستوى (٢): مدخلات كل من الاسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) و التي يتم تتبعها للأصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الاسعار) او غير مباشرة (أى مشتقة من الاسعار).
 - المستوى (٣): مدخلات للأصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
 - تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغير خلالها.
 - تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلى:
 - المدفوعات المبنية على اسهم.
 - الادوات المالية.
 - الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

التعديلات في السياسات المحاسبية والإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفردة.
- **١/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الاجنبية :**
 - تم ترجمة المعاملات الاجنبية بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
 - الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ اعداد القوائم المالية
 - يتم ترجمة الأصول و الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
 - يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الاجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة .
 - وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:
 - الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الاضعلال، يتم اعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
 - الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستئجار في نشاط اجنبى ما دامت التغطية فعالة.
 - ادوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة وإهلاكها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح و الصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ اهلاك الأصل عندما يكون مكانه و حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة ، يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المبانى و المتناقص لباقى بنود الأصول الثابتة طبقا للعمر الافتراضى للأصل ووفقا للمعدلات الإهلاك التالية :

معدل الإهلاك

نوع الأصل

٧,٥٠ %	الات و المعدات
١٠ %	اجهزه و معدات
٢٠ %	اسطوانات
٢٠ %	اثاث و معدات مكتبية
١٠ %	تجهيزات و تركيبات

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .

- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدّر للأصول الثابتة، وإذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدّر بشكل جوهري عن التقدير الاساسي، فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسلة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديليها كلما كان هناك تغيير جوهري في اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للأصل و بالنال يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) النيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الأصول غير الملموسة:

- تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذي تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف أخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم اثبات الأولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصصا منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت - و التي تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ اضمحلال الأصول :

١/٥/٣ الأصول المالية

- تطبيق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المسبلة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في الجودة الائتمانية للأصل المالي منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي و التي لا تنطوي على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تلحق من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، و لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالي. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً في التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.

- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلي بها لتطبيق العوامل الكمية في تقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير في نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلي الأصلي، إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر جوهرية، فإن هذا يؤدي إلى تحويل جميع الأدوات في النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة في تاريخ القوائم المالية، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
- تحدد الشركة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان - تحدد الشركة التعثر في السداد بأنه: أي طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزامه (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الأيام المستحقة).
- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً:
- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- من المحتمل أن يدخل العميل في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
- تقوم الشركة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه. ويتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التنفيذ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

ويتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو اقتنتها الشركة وتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٥/٣ اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية والتي تمثل القيمة العادلة للأصل خصوصاً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)، وفي حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة لنتيجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح والخسائر) وبما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة اضمحلال.

٧/٣ الأدوات المالية وقيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف والقياس الأولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأول بالمدينين وأدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها ليند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية - التوبيب والقياس، اللاحق:

- عند الاعتراف الأول يتم توبيب الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المسبلة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- لا يتم إعادة توبيب الأصول المالية بعد الإقرار الأول إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية وفي هذه الحالة يتم توبيب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

- يتم توبيب الأصل المالي (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المسبلة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- يتم توبيب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي والفائدة القائم.

● عند الإقرار الأول باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأر، تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.

● الأصول المالية التي لم يتم توبيبها على أنها مقيمة بالتكلفة المسبلة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم توبيبها على أنها مبيوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإقرار الأول فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المسبلة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك بزيادة أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإقرار (يشار إليه - أحياناً - على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلال ذلك.

● لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية - تقسيم نموذج الأعمال:

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على معدل فائدة معين.

- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية - تقسيم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة:

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية لأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالى يحتوى على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:
- الأحداث المحتملة التى من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التى قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما فى ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات. (إن وجدت)
- الشروط التى تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
- يتمشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة، من الأصل والفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التى يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، و هى ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التى قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعراف الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية - القياس اللاحق، والأرباح والخسائر:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، و يتم الإعراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال. إيرادات الفوائد ، أرباح وخسائر فروق العملة والإضمحلال يتم الإعراف بهم ضمن الأرباح والخسائر ، و بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والإضمحلال يتم الإعراف بها ضمن الأرباح والخسائر. صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الإعراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبها ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الإعراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار. صافي الأرباح والخسائر الأخرى التى تم الإعراف بها فى الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح والخسائر.

٦/٧/٣ الالتزامات المالية - التقييم والقياس اللاحق، والأرباح والخسائر:

- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعراف الأولى.
- يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة و يتم الإعراف بصافي الأرباح والخسائر بما فى ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ويتم الإعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر النفقات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر ، بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٧/٧/٣ الاستبعاد:

الأصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و في هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما و عندما فقط:
- يكون لدى الشركة حق إلزام قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات في آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و في حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الإعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ أوراق القبض:

- تتمثل أوراق القبض في قيمة الشيكات المحددة بتاريخ الاستحقاق و التي حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإعتراف الأولي لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التي تعتبر أدوات قابلة للتداول في تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التي يتم تعديلها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوقي للأدوات المالية المشابهة استهلاكاً على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام و يمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي.
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريا فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام.

١٠/٣ الموردون و أوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت أرصدة المورد و أوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الأرصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ المستحقة لسداد في المستقبل للبيانات أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة).

١١/٣ الإقتراض بالفائدة:

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئياً بالقيمة التي تم إستانها ، ويتم تبويب المبالغ التي نستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- ويتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإقرار المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض :

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطي القانوني :

- تطبيقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطي قانوني حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع ، يستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح :

- يتم الإقرار بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسم الخزنة :

- يتم اثبات اسم الخزينة بتكلفة اقتنائها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح أو خسارة التصرف في الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ابدادات من عقود العملاء :

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء في ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد .
- تحديد الإلتزامات الأداء .
- تحديد سعر المعاملة .
- توزيع سعر المعاملة على الإلتزامات الأداء في حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من الإلتزام أداء .
- يتم الإقرار بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمني (الوفاء بالإلتزامات الأداء على مدى زمني يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالإلتزامات الأداء) إذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:
 - أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها في التوقيت الذي تقوم فيه الشركة بالتنفيذ .
 - ب- أو يترتب على الإلتزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل .
 - ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه .
- يتم الإقرار بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالإلتزامات الأداء يتم على مدار زمني حيث تقوم الشركة بالوفاء بالإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن و هي النقطة التي يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل - و توجيه استخدام الأصل - و الحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية ، في هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالإيراد لأنها قامت بالوفاء بالإلتزامات الأداء .

وجود مكون تمويل هام :

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به - القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام .

١٦/٣ الاعتراف بالاداء :

يتحقق الإيراد وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، و يتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة على السلع أو تقديم الخدمات إلى العميل و إصدار فاتورة للعميل .

١٧/٣ ابدادات الفوائد الدائنة :

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقاً لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٨/٣ ابدادات من شركات تابعة و شقيقة :

- يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقا لنصيب الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقا لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغير في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التي لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات في الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة في استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلي أيهما أكثر تحديدا.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواءا بالتوزيع النقدي أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

١٩/٣ إيرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار في استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئيا - الى المشتري ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للغير طبقا لمبدأ الاستحقاق.

٢٠/٣ المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف وفقا لأساس الاستحقاق .

٢١/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبيا عن تلك التقديرات.

٢٢/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة ، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخ مات و الالتزامات التي تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التي يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٣/٣ قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما في حكمها الأرصدة النقدية و الودائع لاجل لمدة تزيد عن ٣ شهور و اذون الخزنة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢٤/٣ النقدية وما في حكمها:

- تتضمن النقدية و ما في حكمها أرصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لخطر هامة للتغير في قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما في حكمها تشتمل على أرصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل والتي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٥/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة:

- تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر السنة كل من ضريبة السنة و الضريبة المؤجلة و يتم إثباتها بقائمة الأرباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية و التي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام أسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقا لقانون الضرائب المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية .

١/٢٥/٣ ضريبة الدخل:

- يتم تقييم أصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقا للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

٢/٢٥/٣ الضريبة المؤجلة:

- يتم الاعتراف بـضريبة الدخل المؤجلة بانواع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الأساس المحاسبي) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

- ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم أعداد القوائم المالية طبقا لها .
- يتم إدراج للضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل للفترة .

٢٦/٣ تصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :

يتمثل نصيب السهم الأساسى في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة (إن وجدت) وذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بـامل الوقت.

٢٧/٣ العمليات غير المستمرة :

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة والذى يمثل خطأ تجاريا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصفيقه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها .
- يتم التحويل كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتحويلها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا وتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل والتدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٢٨/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية .

٢٩/٣ المخزون :

- يتم تقييم المخزون طبقا للأسس التالية .
- مواد خام علي أساس التكلفة باستخدام طريقه الوارد أولا أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل .
- مواد تعبئه وتغليف علي أساس التكلفة باستخدام طريقه الوارد أولا أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل .
- الإنتاج التام علي أساس تكلفه الانتاج طبقا لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل .
- الإنتاج تحت التشغيل علي أساس التكلفة الصناعية لآخر مرحله تم الانتهاء منها أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل .

٣٠/٣ عقود التاجر :

١- عقود تأجير الأصول :

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" وبالالتزام عقد التاجر في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التاجر وتتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التاجر و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التاجر و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس التزامات عقد التاجر بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنية في عقد التاجر و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التاجر .

القياس اللاحق

- في نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنشائي للأصل محل العقد طبقاً لمتطلبات الاهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء ، وفيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنشائي أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال في قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس التزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلي:
 - أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد التأجير.
 - ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
 - ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.
- وإذا حدث تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم في تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

- في حالة البيع مع إعادة الإيجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الاقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالي:

تحويل الأصل بمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل التزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كالتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة في البند (أ) بهالعه ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل ليس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحوّل بدفائير الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات التزام مالي يساوي متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

٣/٣١- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

- تتضمن الأصول المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

أ- خطر سعر الفائدة:

- يمثل خطر سعر الفائدة في التغير المحتمل في أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية و المتمثلة في الفوائد و العمولات على أرصدة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التي قد يكون لها أثراً عكسياً على نتائج الأعمال و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به.

ب- خطر أسعار الصرف:

- يمثل خطر العملات الأجنبية في التقلبات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية . ولا توجد التزامات بعملات أجنبية.

ت- خطر الائتمان:

- يمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر

ث- خطر السيولة:

- يمثل خطر السيولة في مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية . و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالي بسرعة و بقيمة تقارب قيمته العادلة و تقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دوري من توفر سيولة كافية لمقابلة أية التزامات مستقبلية . و تقوم إدارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- خطر السوق:

- يمثل خطر السوق في التغيرات في الأسعار و التي تلتصق من التغير في أسعار الصرف و الفوائد و أسعار الأوراق المالية التي قد تؤثر على ايرادات الشركة أو تكلفة احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

٣١/٣ الأرقام المقارنة:

- يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

٤ - المخزون

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مواد خام
٧٥٧٤٧٠	٧٥٧٤٧٠	مخزون انتاج تام و تحت التشغيل
١٧٥٢٩٤٥	١٧٥٢٩٤٥	الإجمالي
٢٥١٠٤١٤	٢٥١٠٤١٤	

٥ - العملاء واوراق القبض (بالصافي):

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	العملاء
٢٦٦٧٧٤٩	٢٦٦٧٧٤٩	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٤٢٥٢٠)	(١٤٢٥٢٠)	إجمالي ارصده العملاء واوراق القبض
٢٥٢٥٣١٨	٢٥٢٥٣١٨	

٦ - مدنيون و حسابات مدينة أخرى:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	تأمينات لدي الغير
٣٤٥٠٤	٣٤٥٠٤	موردين دفعات مقدمه
١٠٥١٠٩٧	١٠٥١٠٩٧	ضريبة المنبع
٢٨٩٦٩٢	٢٨٩٦٩٢	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٤٢٥١)	(١٤٢٥١)	الإجمالي
١٣٦١٠٤٢	١٣٦١٠٤٢	

٧ - النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالبنوك
٤٢١١	٤٢١١	نقدية بالصندوق
٥٣٩٢٠	٥٣٩٢٠	الإجمالي
٥٨١٣١	٥٨١٣١	

٨ - رأس المال:

- بلغ رأس المال المرخص به ١٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط سبعة عشر مليون جنيه لأغير)
- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١١٤٧٥٠٠٠ جنيه (فقط احدى عشر مليون اربعمائة خمسة و سبعون الف جنيه لأغير) مدفوع بالكامل و موزع علي عدد ٢٢٩٥٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لكل سهم ٠٠٥٠ جنيه (فقط خمسون قرشاً لأغير).

٩ - المخصصات:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مخصص التزامات ضريبية محتمله
٥٤٣٢٧٥	٥٤٣٢٧٥	مخصص تعويضات
١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	الإجمالي
٦٦٨٢٧٥	٦٦٨٢٧٥	

١٠ - المستحقة لأطراف ذات علاقة:

بيان	٢٠٢٥/٠٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
جنية مصري	جنية مصري	
الاهرام للطباعة والتغليف	٢٤٢١٠٠	٢٤٢١٠٠
دائنو مساهمين - شركة البرج للتجارة والتوزيع	٣١٢٦٠٠٠	٣١٢٦٠٠٠
دائنو مساهمين - هشام سعيد ذكي	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
دائنو مساهمين - شريف عزت بدوي شتيوي	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
الإجمالي	٦١١٨١٠٠	٦١١٨١٠٠

١١ - دائنون وأرصيده دائنه اخري

بيان	٢٠٢٥/٠٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
جنية مصري	جنية مصري	
الموردين	٤٥٠٠٢٢٦	٤٥٠٠٢٢٦
اوراق الدفع	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
تأمينات اجتماعية	٢٩١٧٥٤	٢٩١٧٥٤
م. مستحقة	١٠١٨١٤	١٠١٨١٤
صندوق الطوارئ	٩٠٠	٩٠٠
دائنون متنوعون	١٦٢٣٧٩٤	١٦٢٣٧٩٤
عملاء دفعات مقدمة	٨٠٦٨	٨٠٦٨
المساهمة التكافلية	٧٩٤٩٢	٧٩٤٩٢
الإجمالي	٢٥٧٦٠٤٩	٢٥٧٦٠٤٩

١٢ - التزامات ضريبية مستحقة

بيان	٢٠٢٥/٠٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
جنية مصري	جنية مصري	
ضريبة كسب عمل	٢٠٤٧٦٥	٢٠٤٧٦٥
ضريبة القيمة المضافة	٣٣٠٨٩٦	٣٣٠٨٩٦
مصلحة الضرائب	٣٥٨٧٧	٣٥٨٧٧
الإجمالي	٥٧١٥٣٩	٥٧١٥٣٩

شركة نبي أي دي - البدر للاستثمار والتنمية
شركة مساهمة مصرية *

الإيضاحات الخمسة للقوائم المالية

في ٣١ / ٠٣ / ٢٠٢٥

١٣ - الأصول والالتزامات

الإجمالي	اسطوانات و غيرون	تجهيزات و تركيبات	اثاث و معدات مكاتب	اجهزة و معدات	ماكينات و الات	اراضي	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
11 602 860	2 390 836	1 070 786	156 132	853 471	4 911 403	2 220 232	الذكالة
							الذكالة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
							الأصول
11 602 860	2 390 836	1 070 786	156 132	853 471	4 911 403	2 220 232	الاستثمارات
							الذكالة في ٣١ مارس ٢٠٢٥
4 480 954	2 069 359	326 950	150 651	208 902	1 725 092		مجموع الأهلاك
118 334	16 074	18 596	7 807	16 114	59 743		مجموع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
							الأهلاك خلال الفترة
							مجموع اهلاك مستفيد
4 599 288	2 085 433	345 546	158 458	225 016	1 784 835		مجموع الأهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢٥
7 003 572	305 403	725 240	- 2 326	628 455	3 126 568	2 220 232	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٥
7 121 906	321 477	743 836	5 481	644 569	3 186 311	2 220 232	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

- لا يوجد رهن على الأصول الثابتة

١٤ - مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٦٧٢٦٢١	٢٦٧٢٦٢١	انشاءات المصنع الجديد - المنطقة الرابعة
٢٦٧٢٦٢١	٢٦٧٢٦٢١	الإجمالي

١٥ - ابدادات النشاط:

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	--	مبيعات النشاط
--	--	الإجمالي

١٦ - مصروفات النشاط

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	--	منصرف مخازن
--	--	مصروفات صناعية
--	--	الإجمالي

١٧ - المصروفات العمومية:

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	--	مرتبات
--	--	ادوات مكتبية
--	--	تأمينات اجتماعية
--	--	بريد و هاتف
--	--	سفر و انتقالات
--	--	سكن اداري
--	--	اتعاب مهنية
--	--	بوقيه و ضيافه
--	--	مساهمه تكافليه
--	--	رسوم و اشتراكات
--	--	اكراميات و تبرعات
--	--	مصروفات سياره
--	--	مصروفات بنكيه
--	--	اهلاك اصول حق انتفاع
--	--	اخرى
==	==	الإجمالي

١٨ - إيرادات أخرى

٢٠٢٥/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بيان
جنية مصري	جنية مصري	
--	--	مبيعات هالك
--	--	مبيعات روكند
--	--	فوائد دائنه
--	--	إيرادات أخرى
--	--	الإجمالي

١٩ - نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بيان
جنية مصري	جنية مصري	
(١٣١.٥٣)	(١١٨٣٤)	صافي الربح (الخسارة)
٢٢٩٥.٠٠٠	٢٢٩٥.٠٠٠	عدد الأسهم المرجحة
(٠.٠٠٥٧)	(٠.٠٠٥٢)	نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)

٢٠ - الموقف الضريبي:

الضريبة على أرباح شركات الأموال

- السنوات من بداية النشاط حتي عام ٢٠٠٩ لم يتم الاخطار بطلب الفحص.
- السنوات ٢٠١٠ : ٢٠١٢ تم اخطار الشركة بنموذج ١٩ وتم الاعتراض في الميعاد القانوني و جاري نظر الخلاف امام اللجنة الداخلية.
- السنوات من ٢٠١٣ حتي تاريخه لم يتم الفحص.

الضريبة على المرتبات

- تم فحص السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة.
- تم فحص دفاتر الشركة من بداية عام ٢٠٠٩ و حتي عام ٢٠١٢ وتم الاعتراض علي الربط و جاري نظر الخلاف امام اللجنة الداخلية.
- السنوات من ٢٠١٣ حتي تاريخه لم يتم الفحص.

الضريبة علي القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة من بداية النشاط و حتي عام ٢٠٠٨ وتم الربط و السداد
- تم الاخطار بفحص دفاتر الشركة من بداية عام ٢٠٠٩ و حتي عام ٢٠١٥ و جاري تجهيز المستندات
- لم يتم فحص دفاتر الشركة عن عام ٢٠٢٢

ضريبة الدمغة

- تم فحص دفاتر الشركة منذ بداية النشاط حتي عام ٢٠١٢ و قد تم الربط و السداد.

نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

- تقوم الشركة بتقديم النماذج الضريبية الربع سنويه في مواعيدها القانونيه
- تم الاخطار بطلب فحص لعام ٢٠١٢ و لم يتم الفحص عن السنوات ٢٠١٣ حتي عام ٢٠٢٣.